

خطة الطريق ومستقبل دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة

ملخص تنفيذي*

- (1) تتناول هذه الوثيقة التحدي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة [فيما يلي: دولة مؤقتة] في إطار المرحلة الثانية من خريطة الطريق.
- (2) إن فكرة مثل هذه الدولة هي أحد التجديدات الأساسية لخريطة الطريق فيما يتعلق بعملية أوسلو، من حيث أنها تقلب تعاقب العملية السياسية وتجعل إقامة دولة فلسطينية تسبق التسوية الدائمة.
- (3) بيد أن خريطة الطريق لا تنطوي على تفصيلات بشأن حدود الدولة المؤقتة وسلطاتها وصلاحياتها. ويبدو أن واضعي الخطة كانوا يفترضون أن هذه المسائل ستجد رداً عليها في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.
- (4) ومع ذلك، فإن خريطة الطرق تُفسر على أن الدولة المؤقتة ستحوز سلطات وصلاحيات أكثر مما لدى السلطة الفلسطينية، لكن أقل مما لدى دولة ذات سيادة (بما في ذلك ما لدى الدولة الفلسطينية في الوضع النهائي).
- (5) تبدو خريطة الطريق أنها الإطار المتفق عليه بشأن مواصلة العملية السياسية. ومع ذلك، فإن تطبيقها الرسمي لم يبدأ بعد، وتختلف إسرائيل والفلسطينيون فيما يتعلق بنقاط الدخول [إلى هذه العملية]، وفيما يخص كل مرحلة من مراحلها. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن السلطة الفلسطينية غير قادرة، في الوقت الراهن، على تفكيك البنية التحتية للإرهاب بحسب ما تتطلب المرحلة الأولى من خريطة الطريق. ومن المتوقع أن يطرأ مزيد من التآكل في قدرتها على ذلك في أعقاب دخول حركة "حماس" المجلس التشريعي الفلسطيني.
- (6) علاوة على ذلك، ترفض حركة "فتح" وأبو مازن فكرة الدولة المؤقتة. وهذا يمثل انقلاباً في موقف كل من إسرائيل والفلسطينيين. فقد كان الفلسطينيون في الماضي يطالبون بدولة حتى لو كانت ذات حدود مؤقتة، بينما كانت إسرائيل تعارض ذلك. الآن، يرفض الفلسطينيون فكرة الدولة المؤقتة، في حين تؤيدها إسرائيل وفقاً للصيغة المقترحة في خريطة الطريق.
- (7) وعليه، ومن دون تغيير أساسي في الاتجاهات الراهنة، لا مناص من الاستنتاج أن خريطة الطريق تؤدي إلى طريق مسدود، ولن يكون في الإمكان التوصل إلى إقامة الدولة المؤقتة من خلال المفاوضات. وفضلاً عن ذلك، فإن الاتجاهات والقوى التي تحول دون التقدم في إطار خريطة الطريق تحول أيضاً دون أي تقدم في الإطار الساعي إلى اتفاق دائم (صيغة أوسلو).
- (8) والأُنكى من ذلك أن دخول حركة "حماس" النظام السياسي الفلسطيني، وخصوصاً إمكان دخولها الحكومة، يحفزان الوصول إلى طريق مسدود في خريطة الطريق، ومن شأنهما دفع إسرائيل إلى فخ استراتيجي. فقد تجد إسرائيل نفسها مضطرة، لأسباب إنسانية، إلى التعامل مع السلطة الفلسطينية، حتى لو كانت هذه السلطة تحت سيطرة "حماس".
- (9) على الرغم من الطريق المسدود في خريطة الطريق، فإن من شأن فكرة الدولة المؤقتة أن تظل ذات علاقة من خلال اتخاذ خطوات إسرائيلية أحادية الجانب، بالتنسيق مع أطراف ثالثة على رأسها الولايات المتحدة، تدفع قديماً نحو إقامة الدولة الفلسطينية. ويمكن أن يبلغ هذا السعي ذروته بخطوة من إسرائيل تتمثل في إعلان بشأن "اعتراف أحادي الجانب" بالسلطة الفلسطينية بصفتها دولة.
- (10) ينبغي لسياسة إسرائيل إزاء الدولة المؤقتة أن تقوم على أساس جملة من الاعتبارات:
من جهة، قد تتحول الدولة المؤقتة إلى دولة فاشلة، أو إلى كيان حمساوي ذي صلاحيات متأصلة بحسب القانون الدولي، تحدّ من نطاق العمل العسكري والسياسي لإسرائيل. كما أن قيام الدولة المؤقتة قد يثير خلافاً جوهرياً جديداً قوامه مسألة التمثيل الفلسطيني وتطبيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ولهذه المسألة انعكاسات بعيدة المدى على قضية اللاجئين، وعرب إسرائيل، واستقرار النظام في الأردن.
ومن جهة أخرى، فإن قيام الدولة المؤقتة يضعف خطر الدولة ثنائية القومية؛ ويمكن من تخفيف قضية اللاجئين حتى قبل التسوية النهائية؛ ويفتح المجال أمام إيجاد إطار سياسي يقوم على تجزئة الاتفاق الدائم إلى عدد من الاتفاقات بين الدولتين.

- (11) من المفارقات أن "حماس" خلافاً لـ "فتح"، قد تكون على استعداد لإقامة الدولة الموقته. فمثل هذه الدولة، التي هي ليست في إطار الاتفاق الدائم، قد يخدمها [يخدم "حماس"] كذريعة لمواصلة النضال ضد إسرائيل بحجة أنها تتسق وخطة المراحل الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية وروح النضال الفلسطيني.
- (12) يمكن أن تقوم خطوة الاعتراف من جانب واحد على أساس الواقع المتمثل في أن السلطة الفلسطينية اليوم تفي بمعظم معايير الدولة كما حددها القانون الدولي، وأن وضعها "النهائي" مضمون بصفتها كذلك.
- (13) ستزداد فرص نجاح الاعتراف الأحادي الجانب بقدر ما يكون الاعتراف جزءاً من مسار أرحب يشتمل على: (1) تدرج مستوى المكانة السيادية للسلطة الفلسطينية في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية حتى قبل خطوة الاعتراف؛ (2) بلورة كتلة حرجة من الدعم الدولي بقيادة الولايات المتحدة للاعتراف بالسلطة الفلسطينية كدولة؛ (3) إيجاد تواصل جغرافي وتأمين ترتيبات للتنقل بين الضفة والقطاع؛ (4) إقامة نظام حدودي بين السلطة الفلسطينية والأردن على أساس الدروس المستفادة من سابقة معبر رفح؛ (5) تقديم إطار لمواصلة العملية السياسية من الاعتراف الأحادي الجانب حتى الوضع النهائي.
- (14) وبالإجمال، يتوقع للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، في غياب تغيير أساسي في الواقع السياسي، أن يصلا إلى طريق سياسي مسدود. وفي ضوء هذا الواقع، قد تجد إسرائيل نفسها تقود مساراً من الاعتراف الأحادي الجانب بالسلطة الفلسطينية كدولة، على الرغم من معارضة الفلسطينيين وتدخل "حماس". وستكون إقامة الدولة الموقته قبل الاتفاق الدائم تغييراً جذرياً غير قابل للرجوع عنه في بنية العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وهو قد يدشن عهداً جديداً يتم فيه صوغ الوضع النهائي بالتدرج، على امتداد فترة طويلة من الاتفاقات بين الدولتين.²

(*) ملخص وثيقة قدمتها مؤسسة رينوت إلى مؤتمر هيرتسليا السادس، كانون الثاني/يناير 2006، وهو مترجم عن العبرية من موقع مؤسسة رينوت في الإنترنت (يوجد نص بالإنكليزية مع شيء من التصرف):
http://www.reut-institute.org/eng/resources/publications_item.asp?PublicationID=330
وتعرف رينوت نفسها بأنها مؤسسة صهيونية غير حزبية، هدفها دعم الحكومة في اتخاذ قرارات استراتيجية على النحو الأمثل.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx